واقع الفضاء المدني في العراق الديناميات والتحديات
دراسة ميدانية في مدينة بغداد

الباحثة. دعاء فاضل هاشم أ.د الاء محمد رحيم

جامعة بغداد / كلية التربية للبنات / قسم الاجتماع

doaa.fadel2309p@coeduw.uobaghdad.edu.iq

الملخص

يشكل الفضاء المدني احد الركائز الجوهرية في بناء المجتمعات الديموقراطية الحديثة، ويمثل المجال الذي تمارس فيه مختلف اشكال التفاعل الاجتماعي والسياسي والثقافي خارج نطاق مؤسسات الدولة، بما يعكس مدى تطور الوعي الجمعي وفاعلية منظمات المجتمع المدني في المجتمع العراقي، ويكتسب موضوع الفضاء المدني اهمية استثنائية نظرا للتحولات السياسية والاجتماعية التي شهدها المجتمع العراقي بعد عام ٢٠٠٣م، وما رافقها من انفتاح نسبي على مفاهيم المشاركة والحقوق والحريات العامة ، مقابل استمرار وجود تحديات بنيوية وسياسية وثقافية تحد من فاعلية هذا الفضاء، اذ يسعى هذا البحث الى تحليل واقع الفضاء المدني في المجتمع العراقي والكشف عن التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني اذ ما يزال يواجه محدودية في الاستقلالية وضعف البنى التنظيمية والتمويلية، نتيجة لتأثير العوامل السياسية والامنية، واستمرار مناخ عدم الثقة بين الدولة والمجتمع المدني، فضلا عن ضعف الوعي المدني لدى فئات واسعة م المواطنين.

الكلمات المفتاحية:(الفضاء المدني، المجتمع المدني، التحديات).

The Reality of Civic Space in Iraq: Dynamics and Challenges
A Field Study in Baghdad

Researcher: Doaa Fadel Hashim

Prof. Dr. Alaa Mohammed Rahim

University of Baghdad / College of Education for Women / Department of Sociology

doaa.fadel2309p@coeduw.uobaghdad.edu.iq

Abstract

Civil space constitutes one of the essential pillars in building modern democratic societies. It represents the sphere in which various forms of social, political, and cultural interaction take place outside the scope of the state and the market. This reflects the level of development of collective consciousness and the effectiveness of civil society organizations in Iraqi society. The topic of civil space has acquired exceptional

importance due to the political and social transformations that Iraqi society has witnessed since 2003, and the accompanying relative openness to the concepts of participation, rights, and public freedoms. However, structural, political, and cultural challenges continue to limit the effectiveness of this space. This research seeks to analyze the reality of civil space in Iraqi society and to reveal the challenges facing civil society organizations, which still face limitations in independence and weak organizational and financial structures. This is a result of the influence of political and security factors, the continued climate of distrust between the state and civil society, and the weak civic awareness among broad segments of the population.
Keywords: (Civil space, civil society, challenges).

المقدمة

يشكل الفضاء المدني عنصرا اساسيا في بناء حية ديموقراطية ودولة مدنية، وهو الفضاء الذي تتجسد فيه قيم المشاركة، والتعددية، والمسؤولية الاجتماعية، بما يعكس درجة وعي الأفراد بحقوقهم وواجباتهم، ويساهم في الحفاظ على التوازن بين السلطة والمكونات المختلفة داخل الحكم. ويُعدّ الفضاء المدني مرآةً حقيقية لطبيعة النظام السياسي والاجتماعي في أي بلد، إذ يقاس من خلاله مدى احترام الحريات العامة وحقوق الإنسان، واتساع نطاق المشاركة في صنع القرار العام.

في المجتمع العراقي، يكتسب موضوع الفضاء المدني أهمية استثنائية نظراً لما مرّ به العراق من تحولات سياسية واجتماعية عميقة منذ عام ٢٠٠٣، تمثلت في انهيار النظام السلطوي السابق، وبروز نظام سياسي جديد يقوم على التعددية والانتخابات والدستور. وقد أتاح هذا التحول مجالاً واسعاً لنشوء منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام المستقلة، وارتفاع الوعي بحقوق الإنسان والمواطنة. غير أن هذه الفرصة رافقتها تحديات كثيرة، أبرزها ضعف البنى المؤسسية للدولة، واستمرار الاضطرابات الأمنية، وتغلغل الولاءات الفرعية، مما انعكس سلباً على فاعلية الفضاء المدني واستقلاليته.

لقد أفرزت الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العراق بيئة معقدة جعلت من بناء فضاء مدني متكامل يتسم بالتعقيد، فالتداخل بين الدين والسياسة، والطائفية السياسية، وغياب العدالة الاجتماعية، وانعدام الثقة بين المواطن والدولة، كلها عوامل أضعفت من حضور الفضاء المدني كأداة ضغط مجتمعي فاعلة. وبذلك فاصبح عمل منظمات المجتمع المدني في العراق اصبح محفوف بالمخاطر، ويتم في فضاء يتسم بالتعقيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتعمل في

بالمقابل هي الاخرى على تكييف الفضاء ليتجاوب مع مسؤولياتها المجتمعية ويخدم اهدافها ،كما أن كثيراً من منظمات المجتمع المدني أصبحت تواجه تحديات تتعلق بضعف التمويل، وقلة الكفاءات، والانقسام في الخطاب المدني نفسه، مما أثر على قدرتها في الدفاع عن مبادئ المواطنة المتكافئة.

المبحث الاول : عناصر البحث

اولا : مشكلة البحث

شهد العراق منذ عام ٢٠٠٣ تحولات اجتماعية وسياسية عميقة أثّرت في طبيعة الفضاء المدني وفي مدى فاعلية منظمات المجتمع المدني كأحد أهم مكونات هذا الفضاء. فبينما يُفترض أن يشكّل الفضاء المدني ميداناً للتعبير الحر والمشاركة المجتمعية والتنظيم الطوعي، إلا أنّ الواقع العراقي يكشف عن تحديات بنيوية وأمنية وثقافية تعيق تطوّره واستقلاليته، وعلى الرغم من ازدياد اعداد المنظمات المجتمع المدني وتنوع انشطتها، الا ان الفضاء المدني ما زال يعاني من مشكلات هيكلية ووظيفية ،تتعلق بضعف المشاركة الفاعلة للمواطنين وقلة الوعي المجتمعي، وغياب التكافؤ في فرص المواطنة بين فئات المجتمع المختلفة، سواء على اساس النوع الاجتماعي او الانتماء الطبقي او العرقي او الطائفي.

في ظل هذا التراجع في الفضاء المدني على المستوى الوطني والعالمي، تصبح مهمة الدفاع عن الفضاء المدني من صلب اهتمام المجتمع المدني، فالفضاء المدني المفتوح هو الاساس لوجود انظمة ومسارات ديموقراطية، وضمانة لوجود اليات مساءلة وشفافية بين المواطنين والدولة، وان كان وجود بيئة تمكينيه للمجتمع المدني اساسا لمشاركة في عملية التنمية ،فان ذلك لا يعني ان الهدف الاساسي من حماية الفضاء المدني هو اشراك المجتمع المدني في عملية التنمية ومختلف المسارات بشكل عام، فحماية الفضاء المدني هدف بذاته، وجزء لا يتجزأ من السعي الدائم للمجتمع المدني الوصول الى مجتمعات ديموقراطية مستدامة.

تتجسد هذه التحديات في ضعف الثقة بين الدولة والمجتمع، واستمرار النفوذ الحزبي والسياسي داخل الفضاء المدني، فضلاً عن القيود القانونية والأمنية التي تحدّ من حرية النشاط المدني، خاصة في العاصمة بغداد التي تُعد مركزاً رئيساً للحراك المجتمعي والسياسي.

ثانياً: اهمية البحث

تنبع اهمية الموضوع من سعيها لتوسيع الاطار النظري لفهم واقع الفضاء المدني وتحديات التي يشهدها منها التحولات السياسية والاجتماعية، مما يتطلب تأطيره نظريا وتوصيفه وتحليله اكاديميا ومحاولة تجسيده على ارض الواقع وفق أسس علمية منهجية وقواعد دستورية واضحة ،فضلا عن كون هذه الدراسة لم تأخذ عمقا في الادبيات الاجتماعية ،اذ ترمي هذه الدراسة الى توضيح العلمي والعملي لمفهوم الفضاء المدني في العراق وتحدياته في تحقيق المواطنة المتكافئة، وتسعى هذه الدراسة الى بناء تصور نظري يفسر كيف تتأثر المواطنة بوصفها انتماءً وحقوقا وممارسة بمدى توفر فضاء مدني حر وامن يسمح بالتعبير والتنظيم والعمل الاجتماعي دون اقصاء او تمييز او خوف من العقاب، وتسهم دراستنا في إبراز الفائدة الفعلية التي يمكن ان تنجم منها في تحليل التحول الاجتماعي والسياسي في مجتمعنا.

اهداف البحث

ترمي اهداف البحث الى تحقيق ما يأتي:

١- التعرف على واقع الفضاء المدني في العراق واهم مقوماته.

٢- تحديد ابرز التحديات السياسية والاجتماعية المهددة للأدوار التنموية للفضاء المدني .

٣- التعرف على اهم معوقات الفضاء المدني في المجتمع العراقي .

٤- إمكانية الوصول الى المقترحات والتوصيات تخدم مسارات التنمية وترفد راسمي السياسات وصانعي القرارات بأهم الخيارات التي يمكن ان تعزز فرص الاستدامة والنهوض

المبحث الثاني

تحديد المفاهيم الاساسية للبحث

أولاً : الفضاء المدني : CIVIC Space

لغة : جاءت كلمة فضاء في المعجم الوسيط : الفضاء : هو ما اتسع من الأرض، الخالي من الدار، وما اتسع من الأرض امامها وما بين الكواكب والنجوم من مسافات لا يعلمها الا الله.

(المعجم الوسيط : ٢٠١١: ١٥٩١)

اما في لسان العرب لابن منظور فالفضاء: هو المكان الواسع من الأرض والفضاء فضا ، يفضو ، فضوا فهو فاض وقد فضي المكان وافضى المكان وافضى اذا اتسع.

(ابن منظور : ١٩٩٩: ٢١٥)

اصطلاحاً : يعرف الفضاء المدني بانه"هو البيئة السياسية والتشريعية والاجتماعية والاقتصادية التي تمكن المواطنين من التلاقي معاً، ومشاركة مصالحهم وهمومهم المشتركة، والقام بفعل فردي ام جماعي من اجل التأثير في صنع السياسات "

عرفت منظمة سيفيكوس CIVIcus " الفضاء المدني بأنه مجموعة الشروط التي تسمح للمجتمع المدني والافراد ان ينتظموا ويشاركوا ويتواصلوا بحرية دون تمييز، في سعيهم الى التأثير في الهياكل السياسية والاقتصادية المحيطة بهم، ان الحقوق الأساسية للفضاء المدني – الحق في حرية تأسيس الجمعيات، وحرية التجمع السلمي، والحرية في التعبير – مضمونة بموجب القانون في معظم الدول ودساتيرها ،وبموجب الأدوات الدولية والإقليمية لحقوق الانسان الملزمة للدول بحكم تصديقها على هذه الاتفاقيات على ما ينص القانون الدولي". (نعمة : ٢٠٢٠ : ٩)

ثانيا : المجتمع المدني civil society

تجدر الإشارة بداية الى ان المجتمع المدني مصطلح غربي (societe civil) لذا لا نجد تعريفا لغويا دققا في المعاجم السياسية ،يلفظ باللغة الفرنسية والفلسفية والاجتماعية العربية وذلك كونه مصطلح مركب دال على بيئة معينة نشأ وتطور بنشأتها وتطورها societe كلمة لاتينية وتعني المواطن وليست مشتقه من civilization كما هو شائع . (بشارة : ١٩٩٨ : ٦٤)

لغة : وما يلاحظ هو ان كلمة "civis " في الترجمة العربية لا يحمل دلالات المواطنة ، وانما مدني من المدنية او المدينة او التمدن، والمدينة تعني المكان الذي اجتمع فيه الافراد للعيش مما استجابة للعوامل المختلفة وبالتالي يحتضن الشأن العام".(مسلم مولود : ٢٠٠٤ : ٣٠١)

اصطلاحا : يشير الى انه "عبارة عن مجموعة من الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية التي تنتظم في اطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع، ويحدث ذلك بصورة ديناميكية مستمرة من خلال مجموعة من المؤسسات التطوعية التي تنشا وتعمل باستقلالية عن الدولة " (توفيق : ١٩٩٢ :٦٩)

يعرفه سعد الدين إبراهيم بانه "فضاء للحرية يلتقي فيه الناس ويتفاعلون تفاعلاً حراً ويبادرون مبادرات جماعية بإرادتهم الحرة، من اجل قضايا مشتركة، او مصالح مشتركة، او للتعبير عن مشاعر مشتركة ".(ابراهيم سعد الدين : ٢٠٠٠ :١٣)

ثالثاً : تحديات Challenges

وقد جاءت في المعجم الوسيط تعريف (تحدى): الشيء حداه وَفُلَانًا طلب مباراته فِي امر .(المعجم الوسيط: دون سنة طبع : ١٦١)

كما وردت كلمة التحديات في اللغة العربية على انها جمع تحد ،يقال "حداه وتحداه" أي تعمده وتحديت فلاناً :اذا باريته في فعل ونازعته الغلبة .(ابن منظور ، ١٩٧٩ ، ٥٨٩)

ويرى بعضهم التحدي بانه يمثل " قوة خارقة باعثه للتجديد والتغيير الاجتماعي والثقافي " او هو " اشكالية وثغره تحتاج الى مواجهة وحل " .(عبدالله غلوم : ٢٠٠٣ :٧١)

معنى تحديات اصطلاحاً : ازمة تنجم عن شيء جديد ويأخذ صفه المعاصرة لحين ظهور غيره ، يولَد الحاجة لدى المجتمع الذي يندفع بها نحو التغلب عليه ويتطلب تغييراً شاملاً في شتى جوانب الحياة .(علي صفيح : ٢٠٠١ :٤٠) او تعرف بانها حالة تعبر عن الاضطراب او عدم الاستقرار في نمط العلائق الاجتماعية والذي يهدد بدورة قيم المجتمع مما يندفع الافراد الى المطالبة بإعادة استقرار النمط المهدد او ردع مسببات اضطرابه.(العبادي : ٢٠١٨ : ٢٣)

المبحث الثالث

واقع الفضاء المدني في العراق

يحظى الحديث عن المجتمع المدني في العراق بأهمية كبيرة خاصة بعد ان شهد العراق خلال العقود الثلاث الاخيرة احداثا مهمة تركت اثاراً بنيوية كبيرة على التنمية البشرية فيه، فقد انتعش النشاط المدني في العراق في بداية الاحتلال البريطاني بعد ان كان محدوداً في ظل الدولة العثمانية اذا شهدت هذه المرحلة تشكيل تنظيمات سياسية جديدة، سرية وعلنية، وتوسع مع تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١م، وإعلان النظام الملكي في العراق جاءت اول إشارة رسمية وقانونية للفضاء المدني في القانون الأساسي العراقي لسنة ١٩٢٥م، فقد نصت في المادة الثانية عشر (ان العراقيين حرية ابداء الراي والنشر والاجتماع وتأليف الجمعيات والانضمام اليها ضمن

حدود القانون) وهذه اول مبادرة الى تكوين المجتمع المدني، وبعد ذلك قانون الجمعيات رقم (١) لسنه ١٩٦٠ م، باعتباره اول قانون لمنظمات المجتمع المدني في العهد الجمهوري، ثم بعد ذلك قانون تأسيس الجمعيات ذات العلاقة بالأجانب رقم (٣٤) لسنه ١٩٦٢م، فلم تجد منظمات المجتمع المدني فرصتها الكافية للعمل بحرية واستقلالية بسبب عسكرة الحياة العراقية، (هند محمود :٢٠٢٢ :٤٦٢) وعلى الرغم من ان الجمعيات والمؤسسات في تلك الفترة كانت خاضعة بشكل او باخر الى سلطة ورقابة الدولة الا ان هذه المرحلة شهدت بدايات حقيقية للنقابات والجمعيات التي شاركت على نحو فاعل في الحياة السياسية.

وظل مجال العمل المدني في العراق مقيدا بشكل كبير في ظل انظمة ديكتاتورية استخدمت كافة أساليب القمع فصابت العمل المدني والسياسي بالشلل لعقود من الزمان، ولم يكن للفضاءات المدنية حظا في الوجود، الا في اعقاب سقوط النظام السابق، اخذت ملامح الفضاء المدني تتبلور تدريجيا وهو الحدث الذي يعد احد اكبر التحولات التي شهدها المجتمع العراقي ،والتحول الذي القى بضلاله على الأوضاع السياسية بأكملها، وجعل من العراق ساحة مفتوحة لتدخلات دولية وإقليمية لتحدث تأثرات متعارضة ومتناقضة، وبذلك فان انتعاش المجال المدني جاء في ظروف مضطربة بسبب الحروب والاستقطاب والعنف الطائفي والسياسي الذي شهده ومازال يشهده العراق، والى جانب ذلك فقد شهد المجتمع العراقي تجربة نوعية متمثلة في تجربة إقليم كردستان العراق، فهو الإقليم الذي يتمتع بحكم ذاتي واصبح مساحة مفتوحة للعديد من منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية لتباشر أنشطة مدنية لم يعهدها العراق في السابق، ومن هذا المنطلق فان بيئة المجتمع المدني في العراق شكل حالة لها خصوصيتها .(مصطفى يسرى : ٢٠١٩ : ص١٥)

فالمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المعقدة والشائكة التي اتسم بها الوضع المجتمعي في العراق ،سواء من جراء العقوبات الاقتصادية التي سادت قبل الاحتلال عام ٢٠٠٣م ، او الاختلالات البنيوية التي يعاني منها المجتمع العراقي بعد سلسلة الحروب، أدت مجتمعة الى تراجع في مكونات التنمية البشرية وربما ساعدت هذه الاختلالات والمشكلات في تزايد العنف والفساد، وأصبحت الظواهر الأخيرة ذات تأثير متبادل ولاشك ان تجاهلها او عدم معالجتها يعد امراً محفوفا بالمخاطر وتصبح الاستراتيجيات الإنمائية وبرامج الإصلاح والتمكين عديمة الفاعلية.

ولكن بعد مرحلة عام ٢٠٠٣م،تأسست الالاف من منظمات المجتمع المدني في عموم العراق مع عدم فعالية بعضها، اذ شهدت تلك المرحلة تجليا واضحا للصراع بين الكثير من المرجعيات الاجتماعية ، على الرغم من الانتقال السياسي واقرار التعددية، هذه التقاطعات افضت في كثير من الأحيان الى مواجهات وتوترات، عبرت بشكل واضح عن صراع بين مرجعيتين واحدة تحاول التأسيس لمجتمع مدني حديث والثانية مرجعية تقليدية تسعى للحفاظ على عقليتها الابوية في إدارة المجتمع مع ادخال تغييرات شكلية حاولت استيعاب المتغيرات المجتمعية وتطلعات الجمهور للمشاركة السياسية .(عدنان مصطفى : ٢٠١١: ٨٩)

وشهدت الفترة التي أعقبت احداث عام ٢٠٠٣م، تأسيس العديد من منظمات المجتمع المدني في عموم العراق، واستطاعت هذه المنظمات لعب أدوار مهمة واساسية، شملت تقديم المساعدات الإنسانية لضحايا الحرب واعمال العنف وتوفير الدعم القانوني للفات الهشة والمستضعفة ،و التعايش السلمي وثقافة حقوق الانسان والعدالة، وتمكين المرأة ومكافحة الفساد، ومراقبة الانتخابات البرلمانية ومجالس المحافظات من اجل الوصول الى حالة من السلم المجتمعي ،اذ ارتبط مفهوم المجتمع المدني بمفاهيم أخرى مثلت اخد اهم المطالب الملحة للمجتمع العراقي الا وهو مفهومي الديموقراطية والحريات العامة ،برزت الحاجة الى وجود مؤسسات المجتمع المدني من اجل بناء المجتمع وإعادة أعماره ولأجل ان تعنى بالإنسان وحاجاته، لكن رغم هذه الأدوار واجهت المجتمع المدني العديد من التحديات والمصاعب نتيجة الوضع السياسي والامن انحسار مصادر التمويل الذي يشكل عصب الحياه للمجتمع المدني.(هند محمود حميد : ٢٠٢٢: ٤٤٨) ، اذ ظهرت منظمات كثيرة وذات اختصاصات مختلفة في مجالات متنوعة وبأعداد هائلة ، اذ بلغ عدد المنظمات المسجلة في دائرة المنظمات غير الحكومية في اخر احصائية لها (٦٦٨٩) منظمة في عام ٢٠٢٥م ، فان عدد منظمات المحلية في بغداد (٢٨١٨) والمنظمات المحلية في جميع المحافظات (٣٨٧١) منظمة.(دائرة المنظمات غير الحكومية :٢٠٢٥)

جدول (١) احصائية المنظمات المجازة في بغداد والمحافظات

ت	المنظمة	العدد
١	بغداد	٢٨١٨
٢	المحافظات	٣٨٧١
	المجموع	٦٦٨٩

ولقد لعبت المنظمات الدولية والمحلية في العراق بعد التغيير من تقديم يد العون والمساعدة لأعداد كبيرة من هذه المنظمات تمثلت بالتدريب واعداد كوادر المنظمات في دورات داخل وخارج البلد مع تمويل البرامج والأنشطة التي ساهمت بشكل ملحوظ في بناء هذه المنظمات في تأسيس هذه المنظمات ،وخلال فترة قصيرة استطاعت منظمات المجتمع المدني من لعب أدوار مهمه واساسية شملت تقديم المساعدات الإنسانية لضحايا الحرب واعمال العنف ونشر وترسيخ مبادى السلام والتعايش والامن الإنساني وثقافة حقوق الانسان والمساواة وتمكين المرأة ومكافحة الفساد ومراقبة الانتخابات البرلمانية ومجالس المحافظات .(عدنان ياسين : ٢٠١١ : ٧٩)

وعلى الرغم من الولادة الخجولة للمجتمع المدني في العراق خلال الاحتلال ،والتي ترافقت مع الكثير من الازمات والاخفاقات وتدهور الأوضاع الأمنية ،الا ان جرى الانتعاش التي قدمتها المنظمات الدولية التي ساعدت المجتمع المدني على الاستمرار، بعدها صدر القانون رقم (١٢) في عام ٢٠١٠م ، الذي يعد من اكثر القوانين تقدمية في تنظيم عمل المنظمات غير الحكومي. (جريدة الوقائع العراقية : ٢٠١٠ :١١) الا انه في الوقت نفسة لم يمنح هذه القانون المجتمع المدني الصلاحيات اللازمة لتنظيم اليات عملة ،من خلال انشاء مجلس اعلى مستقل لتنظيم عمل المنظمات وتعيين أعضائه وتطويرهم في مجال التدريب والإدارة والتنظيم والكفاءة والقدرة المالية ، وهو ما جعل العلاقة مع الدولة عمودية ويحكمها الخضوع، بدلا من ان تكون علاقة افقية وتشاركية، واستنادا الى قانون ١٢ ، نشطت منظمات المجتمع المدني في مجالات الإغاثة والمرأة والطفولة والمساعدة القانونية والحكومة الرشيدة والسياسات العامة والتنظيم البرلماني.

(الشيخ داود : ٢٠١٨ : ٢)

كما تعد حركة المجتمع المدني بعد العمليات الإرهابية في المناطق التي تم احتلالها من قبل داعش سنة ٢٠١٤ م ، كانت المرحلة الأبرز في مسيرة المجتمع المدني، ولا سيما بعد عجز الحكومة والمؤسسات الدولية في التعامل مع الكارثة الإنسانية وصفتها المفوضية العليا لشؤون اللاجئين بانها اكبر عملية إغاثة في تاريخها، التي القئ أعباء استثنائية على منظمات المجتمع المدني العراقية واخذت أدوارا عديدة اذ شكلت شبكات مشاركة لإغاثة النازحين، وتقديم الاحتياجات الأساسية والتي شملت توفير الخيام والمواد الغذائية والملابس للنازحين في المناطق السكنية فضلاً عن عمليات الرصد والتوثيق التي يقوم بها العديد من المنظمات لما يتعرض اليه النازحون من انتهاكات لحقوق الانسان، وتوفير البيانات عن اعدادهم واحتياجاتهم لباقي المنظمات والجهات الأخرى المعنية بتقديم الجهود لدعمهم . (ابراهيم سلمان : ٢٠١٨ : ٣٨٨)

وفي عامي ٢٠١٧ ، و٢٠١٨ م اندلعت احتجاجات شعبية في وسط وجنوب العراق وفي اقليم كردستان ، تحورت حول الفساد والبطالة والدعوة الى الاصلاح الحكومي والاقتصادي، قوبلت بمزيج من العنف والوعود واستمرت لغاية تشرين عام ٢٠١٩م، والتي حظيت بدعم وطني (عبير محمد : ٢٠٢٤ : ١٥٩) شارك فيها المحتجون والمحتجات من مختلف الطبقات والفئات العمرية والخلفيات التعليمية، وكان من ابرز سماتها الحضور القوي للنساء، فقد ربط المتظاهرون في ساحات الاحتجاج والاعتصام لأشهر عديدة ،تبنى فيها المتظاهرون مطالب واهداف الحراك الذي قاده الشباب، واصطف الجميع بشعارات موحدة " إنريد وطن "و" نازل اخذ حقي " التي لم تسمح بظهور مطالب خاصة كمطالب طبقة او فئة معينة ،وجعلت من الممكن للنساء والرجال من مختلف الخلفيات الاجتماعية والايدلوجية ان يجتمعوا دون الاضطرار الى التعامل مع قضايا تثير الانقسام والاختلاف وفي مثل هذه الظروف، يؤدي انغلاق الأفق السياسي، وتراجع قدرة المؤسسات السياسية على تمثل واستيعاب المطالب والشكاوى الاجتماعية، وانتقال الفعل السياسي الى الشارع ،ويصبح احتلال الفضاء العام بذاته محاولة لخلق طرق بديلة ولإنتاج ضغط يفرض على مؤسسات السلطة والقوى المهيمنة التصرف بطرق مغايرة.(حسن : ٢٠٢٠ :٢٥)

وتميزت الاحتجاجات بالمشاركة الواسعة للشباب وحضورهم كقوة فاعلة وقادرة على المبادرة في عملية التغيير الإيجابي، وتتسم فئة الشباب الذي يشكلون نسبة مهمه من الهرم السكاني في

العراق ،بانهم لم يعاصروا أيديولوجيا الحزب الشمولي، فمعظمهم ولدوا بعد سقوط النظام السابق ، وتميزوا بانفتاحهم الثقافي وتواصلهم مع مستجدات العالم وأفكار الحرية والمساواة الذي وفرته شبكات الانترنيت والتي أعطت مساحة واسعة للحرية وفتحت المجال امام حرية الرأي والتعبير ، وامام القدرة على طرح مشروعات سياسية بديلة ،وكان للأنترنيت دور مهم في نقل معاناة الناس ودعواتهم الى الاحتجاج والتعبير عن غضبه من خلال التعبئة الجماعية وساهم في تحسين قدرتهم على التواصل على نحو يساهم في إيجاد فضاء عام اكثر انتقادا واقل عرضة لخطاب السلطة ، وفتح المجال امام الافراد لتشكيل حكم ذاتي جديد يستعيد فيه الشعب سلطته، وذلك بهدف التغيير الاجتماعي.(كلاستلز : ٢٠٢١ : ١٧١) ويسعنا القول بان مؤسسات المجتمع المدني في احتجاجات ٢٠١٩م، لعبت دورا محوريا من حيث التنظيم والتوعية والتثقيف والمطالب بحقوقهم المشروعة ،بإضافة الى ان المنظمات قدمت الدعم اللوجستي للمتظاهرين من توفير الطعام والمستلزمات الطبية، وساهمت بالضغط على الحكومة للاستجابة لمطالب المحتجين من خلال اصدار بيانات ونداءات للسلطة لتحقيق مطالب الشعب من اجل تعزيز المواطنة، وأثبتت هذه الاحتجاجات ان الشعب العراقي بعد تجاربه ومعاناته في السنوات السابقة تواق لرابطة جديدة عمادها المواطنة وصياغة هوية وطنية عراقية جامعة لكل الطوائف والقوميات.

في حين اظهر الحضور الكثيف للنساء في ساحات الاحتجاجات عن تحرر المرأة من سلطة المنع وهيمنة القيم التي فرضت عليها ملازمة المجال الخاص، وساعدت عوامل متعددة ومتداخلة ومتفاعلة عن اتساع مشاركة النساء في الفضاء الاحتجاجي، العامل الأول تنامي الفردية بمعنى قدرة الفرد على اختيار طريقة حياته ونمط سلوكه وممارسة ما يعتقده بعيداً عن الجماعة التي ينتمي اليها، ومن اهم مؤشراتها هو اتخاذ النساء والشابات منهن على وجه الخصوص لقرار مشاركتهن في الاحتجاجات بطريقة مستقلة عن املاءات العائلة وحريتهن في اتخاذ القرار بعيدا عن الامتثالية الاجتماعية ،والعامل الثاني هو دخول النساء كفاعلات جدد في الفضاء العام الافتراضي والزيارة في استعمال المرأة لمواقع التواصل الاجتماعي التي سهلت في تعزيز كل من النزعة الفردية عند النساء وحريتهن في هويتهن الاجتماعية بكل ما يحيط بها من قيود وموانع ، وساهمت بشكل كبير في خلق الفضاء العام البديل من ناحية الأخرى.(العامل : ٢٠٢١ : ٥٩)

في حين شكلت جائحة كورونا اختبارا للمجتمع المدني اذ وضعته كباقي الشركاء في مسار التنمية ،في تحدي مواجهه الوباء فقد نشطت منظمات المجتمع المدني في مجال التوعية والتضامن وتقديم الخدمات للمحتاجين في ظل الازمة الاقتصادية التي نتجت عن إجراءات الاغلاق في المجتمع، وان هذا النشاط الإيجابي لمنظمات المجتمع المدني يحمل لها خطر التحول المجتمع المدني الى الدور الخدماتي الذي جرى تشجيعه مؤخرا ،وتنميته على حساب الدور الاوسع للمجتمع المدني كشريك في صناعة القرار وصياغة السياسات والمحاسبة والمراقبة .(مكي : ٢٠٢٠ : ٩)

ويمكننا القول بان جميع المنظمات غير الحكومية والجمعيات الخيرية والمبادرات التطوعية أسهمت وبشكل فعال في دعم المجتمع لمواجهه تحديات فيروس كورونا ،من خلال الدعم الطبي وتوفير المستلزمات الصحية ودعم المستشفيات والمراكز الصحية من خلال التبرعات ،ونشر الوعي حول طرق الوقاية، وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي للإفراد الذين تأثروا بالعزل او فقدوا احد أقاربهم بسبب الفيروس، وبذلك فان المجتمع المدني له دور وبشكل كبير في التخفيف من اثار الجائحة، واثبت بانه شريك أساسي في التنمية والاستجابة للازمات.

يلعب المجتمع المدني دورا كبيرا في حماية الفضاء المدني، او يمكن ان يقدم مساحة إضافية للضغط في سبيل التغيير، باعتباره شريكا في المسار التنموي وملتزما به، وفي ظل التضييق المستمر من الحكومة على الفضاء المدني ،تبقى المساحات المفتوحة للمجتمع المدني في المحافل الدولية والإقليمية متنفسا صغيراً للمجتمع المدني لإيصال صوته ورسائله، ان إعادة الاعتبار الى دور المجتمع المدني في المسارات التنموية ومسارات حقوق الانسان كشريك في المساءلة والرقابة والتأثير في السياسات ، وإخراجه من الدور الاستشاري الشكلي فقط وإعطائه مساحة اكبر، هو امر ضروري جداً، فاشراك المجتمع المدني من اهم توصيات اجندة ٢٠٣٠ ومسارات التعاون التنموي وفعالية التنمية (مكي : ٢٠٢١ :١٨)

وإنَّ شرعية وجود المجتمع المدني مهمة من حيث وظيفتها الاعتراضية السلمية ،ذلك ان توسع فكرة المجتمع المدني ،فتح بابا لدخول شركاء جدد في الحياة العامة لا يشكلون خطرا على الأنظمة القائمة، لكنهم يرصدون ويراقبون ويحتجون ويعترضون ويقترحون بدائل عما هو قائم فالمجتمع المدني هو موجة في اطار ما هو قائم، ولا يريد التدخل بالسياسة او احداث تغيرات بالقوة

، لكنة لا يلين بالدعوة الى الإصلاح والتغيير، ويعتقد البعض ان دورة اقرب الى دور الهيئات الاجتماعية والخيرية في المجالات التطوعية غير الربحية مثل الاعمال الخيرية والتربوية والمهنية والنقابية وغير ذلك من الاعمال الإنسانية في قطاعات مختلفة.(شعبان : ٢٠٢٠ : ٧)، وبذلك يمكننا القول بان منظمات المجتمع المدني في الواقع العراقي تؤدي دورا حيويا وكبيرا في تماسك المجتمع وخلق الانتماء الوطني ومشاعر الوحدة الوطنية بين افراد المجتمع للمحافظة على بقاء المجتمع وتكامله بشرط ان تعمل بشكل فعال في التثقيف بالقوانين والتشريعات والتنشئة الديموقراطية وحل النزاعات ونبذ الطائفية من خلال اعتمادها على برامج توعية هادفة ومنظمة وباشراك وسائل الاعلام لبناء الثقة وتعزيز المواطنة بين افراد المجتمع .

المبحث الرابع

تحديات الفضاء المدني في العراق

واجه العراق تحديات امنية وسياسية متواصلة منذ عام ٢٠٠٣ م، اثرت بشكل مباشر على استقرار البلاد واعاقت جهود الاعمار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وان عمل منظمات المجتمع المدني في العراق اليوم محفوف بالمخاطر، ويتم في فضاء يتسم بالتعقيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وتعمل هي الاخرى في المقابل على تكييف الفضاء ليتجاوب مع مسؤولياتها المجتمعية ويخدم اهدافها.(عدنان ياسين : ٢٠١٨ : ٧)، اذ مارست هذه المنظمات دورا بارزا في تقديم المساعدات الانسانية وتوفير الدعم القانوني للكثير من الفئات وثقافة حقوق الانسان والمساواة في النوع الاجتماعي وتمكين المرأة ومكافحة الفساد ومراقبة الانتخابات البرلمانية للمحافظات تحتاج هذه المنظمات الى الكثير من الجهود التي تبذل لتأسيس مجتمع مدني ناضج قادر على تحمل الاعباء المختلفة وتأدية وظائفه والقيام بدوره الحقيقي، وتعد هذه المنظمات في امس الحاجة الى جهود جميع القوى التي تكون فاعلة في المجتمعات بما فيها من تكاثف والتعاون من خلال الدولة ، لكي تكون قادرة على فرض نفسها في الساحة العراقية تعرضت هذه المنظمات الى الكثير من التحديات والمصاعب نتيجة الوضع السياسي والامني للبلاد (بدرية صالح عبدالله :٢٠٢٤ : ١٠٢)، ومن هذه التحديات يمكن تقسيمها الى:

اولا : التحديات الذاتية (الداخلية)

هناك مجموعة من التحديات الذاتية التي تقف في وجه دور منظمات المجتمع المدني وتعيق عملها منها:

١- ضعف الوعي المجتمعي بأعمال ونشاطات واهداف منظمات المجتمع المدني والجمعيات والنقابات في العراق، من ابرز التحديات التي تواجه الفضاء المدني وخاصة في المجتمعات التي تمر بمرحلة انتقال ديموقراطي، او تعاني من ازمات سياسية واجتماعية، وذلك يعود بسبب حداثتها من جهة، وضعف الدور الاعلامي في التوعية وتثقيف العاملين والمواطنين بدور هذه المنظمات والانتقاء في تسليط الضوء من قبل وسائل الاعلام على النشاطات التي تقوم بها المنظمات والجمعيات غير الحكومية ، وعدم وجود قاعدة بيانات بجميع منظمات المجتمع المدني تكون متاحة للقنوات الاعلامية لنشر الانشطة التي تقوم بها، كما ان عدم اهتمام حكومات دول العالم الثالث بشكل عام والعراق بشكل خاص بنشاطات واعمال هذه المؤسسات في المجال الاجتماعي والثقافي والتربوي والانساني والمرأة والطفل والشباب والعمال والبيئة والنقابات والجمعيات من جهة اخرى (الصنا : الموقع الالكتروني)، فعلية يجب على هذه المنظمات العمل على ازالة الغموض الذي يكتنف مفهومها والنشاط التي تقوم به لدى شرائج المجتمع من خلال تعريف المواطنين بدورها واهدافها في المجتمع من خلال اقامة الدورات والورش التعليمية والتثقيفية، واستغلال وسائل الاتصال التكنولوجية في ذلك، بالإضافة الى الاعلام بجميع انواعه لما يمثله من وسيلة انتشار سهلة وسريعة تصل الى جميع الافراد في المجتمع فذلك يمكن الفئات المهمشة من المطالبة بحقوقها عبر مؤسسات مدنية.

كما ان المجتمع لايزال يرى ان ظاهرة العمل غير الحكومي ظاهرة جديدة وغير واضحة امامة ، فلا يزال المجتمع لايثق باي عمل يتم خارج السياق الرسمي لمؤسسة الحكومية، لأنه يعتبر الحكومة هي الطرف الاقوى كثيرا والاقدر على استحصال الحق ،لكن ماذا لوكان الحق قد سلب بشكل تعسفي، فهنا يتم ادراك اهمية وجود مثل هذه المنظمات ،اما فيما يخص المؤسسات الحكومية فلا تزال تلك المؤسسات تمارس دورا سلبيا يحول دون انجاح عمل مؤسسات المجتمع المدني من خلال عدم اتاحة المجال لفتح ابواب التعاون والتنسيق في العمل بينها، وبين تلك

المؤسسات وربط العلاقة التي تحكمها باي مكون من مكونات المجتمع المدني ،بمجموعة معقدة من الشروط والاجراءات الرسمية للمؤسسات الحكومية، اذ ان فتح مجالات التعاون بين القطاعات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني سيساعد كثيرا في زيادة الثقة بعملها وبرامجها لخدمة الافراد في المجتمع .(السعدي : ٢٠٠٧ : ١)

٢- قوانين صارمة واجراءات معقدة: من التحديات التي توجهها المؤسسات والمنظمات والجمعيات غير الحكومية وجود قوانين صارمة واجراءات معقدة وغير واضحة ،تتطلب من هذه المؤسسات بذل مجهود ووقت عاليين لاتباعها والامتثال لها، وتضييق الوقت ذاته مساحة وممارسة حرية التجمع وتكوين الجمعيات يؤثر بالأخص على الجمعيات الناشئة والحديثة، ففي العراق هناك حاجة للحصول على موافقات امنية قبل عقد اي نشاط عام .(ابو عصب : ٢٠٢٤ :٨٢)

٣- ضعف التماسك الداخلي: بعض منظمات المجتمع المدني تعاني من ضعف التماسك الداخلي نتيجة كثره الخلافات والانقسامات بين اعضائها، وظهور صراعات شخصية تؤثر على سير عملها، اذ تنشأ الخلافات الداخلية حول قيادة المنظمة وتوزيع المناصب والمسؤوليات فيها، مما يودي الى انقسام الرؤى وتشتت المواقف بشأن القضايا الداخلية والخارجية ويقق من مصداقيتها لدى الراي العام، كما تؤدي الى ضعف قدرتها على التنسيق مع المنظمات الاخرى، وتكون غير قادرة على اداء دورها التنسيقي وتنفيذ برامجها وخططها بشكل مشترك ومتفاعل مع المؤسسات الأخرى.
(حسن : ٢٠٢٤ :٢١٦)

٤- حداثة التأسيس وقلة الخبرة الفنية والادارية : والتي تتمثل بعدم توفر الكوادر المتخصصة بثقافة العمل في المجتمع المدني، وبالتالي فان الكوادر الفاعلة كثيرا ما تعتمد على القراءات السطحية لتجارب بعض الدول التي تختلف في تكوينها وبنائها عن طبيعة وتكوين وبناء المجتمع العراقي ، ويمكن ان يكون قلة الاحتكاك وعدم توفر الدورات التثقيفية المتخصصة والمتقدمة لكوادر المنظمات ،وفي الوقت نفسة تعاني تلك المنظمات من ازمات ادارية ناجمة عن عدم توفر ادارة كفؤه قادرة على ان تدير مؤسسة لمؤسسات المجتمع المدني وفقا لمعايير الادارة الرشيدة المتعارف عليها عالمياً، فتكون مشكلة استحواذ احد الافراد على عمل المنظمة وعدم تفعيل دور الاخرين وعدم وجود المؤهلات الكافية لدى الجهاز الاداري في تلك المنظمات سببا في عدم نجاحها في

تحقيق اهدافها التي قامت لأجلها ،(السعدي : ٢٠٠٧ : ٧) ولا سيما ان معظم المنظمات ظهرت حديثا بعد عام ٢٠٠٣ م، ويعتمد ظهورها على عمل متطوعين لايملكون خبرة مسبقة بالعمل المدني وبناء المؤسسات وقيادتها باعتبارها مختلفة نوعا ما بأنشطتها وادارتها عن القطاعات الاخرى .(علاية : ٢٠٠٧ :٧)

٥- ضعف وضبابية وغموض مصادر الدعم والتمويل على المنظمات : تعد قضية تمويل منظمات المجتمع المدني من اهم القضايا الذاتية ، ذات الصلة بأدوار وانشطة منظمات المجتمع المدني، لذلك اثيرت على مدى السنوات الاخيرة قصية التمويل الاجنبي لبعض منظمات المجتمع المدني وبخاصة تلك العاملة في مجال حقوق الانسان والبحث العلمي .(ابراهيم : ٢٠٠٥ :١٨٨) فمشكلة التمويل هو مشكلة بالغة الاهمية بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني والجمعيات ، اذ انها لا تضعها في موقف صعب في مواجهة الانظمة الحاكمة فقط ، وانما تجعلها من العسير عليها ان تقوم بدورها بشكل صحيح ،لأنها سوف تفقد استقلاليتها وتصبح تابعة للجهة الممولة.

(حميد : ٢٠١٠ :٤٧)

اذ يعد التمويل من اهم شروط نجاح منظمات المجتمع المدني والجمعيات والنقابات واداء عملها وتحقيق اهدافها، وان عدم قدرة هذه المنظمات في تأمين احتياجاتها المالية الضرورية سيوثر بالضرورة على ادائها وديناميكيتها وافاق تطورها، فمن الضروري تأمين الاحتياجات المالية الضرورية لأي مشروع اقتصادي او اجتماعي او سياسي او ثقافي وان الاختلاف يبدا عن الحديث عن مصادر التمويل .(حسن :٢٠٢٤ : ٢١٧)

اذ يعد التمويل من اكثر الجوانب اهمية وحيوية بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني والجمعيات والنقابات ويتوقف حجم نشاطها وتنوعه ومستواه واثره على المجتمع الذي تخدمه، فضلا عن ما يمثله من اسهام كبير في القيمة الاقتصادية للقطاع الاهلي ككل، فهو يمثل القيم المالية والعينية التي تدخل الى ميزانية المنظمة لتغطية النفقات الثابتة، والجارية لها والتي تشمل بعض الانشطة التي تسهم في عملية التمويل، ووفقا لقانون منظمات المجتمع المدني والجمعيات غير الحكومية يمكن تقسيم التمويل الى مصادر رئيسية وهي :

١- التمويل الذاتي :يتمثل التمويل الذاتي لمنظمات المجتمع المدن والجمعيات والنقابات في اشتراكات الاعضاء والتبرعات والهبات التلقائية، على ان يتم الحصول على موافقة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في حالة الهبات الاجنبية والوصايا وايرادات رسوم النشاط، وعائد بيع المصنوعات والمنتجات، وايرادات الاملاك،(عزالدين : ٢٠٠٥ : ٦)، وهو الدعم المالي المقدم لمنظمات المجتمع المدني والنقابات والجمعيات من جهات داخلية وفي هذه الجزئية بالذات اذ نرى ارتباط بين مشكلة التمويل ومشكلة التسيس، فقد اعتمدت النظم الاستبدادية على اساليب مختلفة تاما عن الاساليب المباشرة للتأثير في الرأي العام العربي بما يخدم مصالحها فنجد ان لكل نظام مؤسساته الخاصة به التي تعد ضمن منظمات المدني من حيث الشكل والتأسيس ،اذ انها تظهر على شكل مؤسسات مستقلة لكن عملها ونشاطها يوضح اهدافها المتوافقة مع اهداف احد النظم ،ويكون الرابط بين المؤسسة والنظام هو ذلك ارابط الملي ،اذ توفر هذه النظم الدعم المالي للمنظمات والجمعيات مقابل ان يتماثل نشاطها مع اهداف النظام الممول وهنا تظهر مشكلة التسييس هذه المؤسسات على حساب مدنيتها، وهذا لا يقتصر على النظم وانما قد تعمل السلطة الحاكمة على دعم بعض منظمات المجتمع المدني والجمعيات والنقابات بما يخدم مصالحها ،وان كان هذا الدعم غير مباشر او غير مالي ،اذ قد تقوم السلطة بالتسهيلات الفنية والقانونية لهذه المنظمات عند التسييس فضلا عن الدعم المالي. (حجازي :٢٠١٣ : ٦٠) وان التمويل المحلي بأنواعه الثلاثة (الذاتي، الحكومي، القطاع الخاص) ضعيف وغير فعال نظرا للعديد من التشريعات والاجراءات لتي تحد منه، وتأكيد انعدام الخبرة العملية للمؤسسات الاهلية في جذب التمويل المحلي فضلا عن خوف رؤوس الاموال من دعم النشطة الديموقراطية.(زين الدين : ٢٠١٤ : ١٧٣)، وبذلك يمكننا القول ان الدعم المالي من قبل القطاعات الحكومية والاهلية هو شريان الحياة لبقاء تلك المنظمات واستمرارها، دون ان يكون الدعم يحدد اولويات واحتياجات غير واقعية ،وينبغي ان يتعين على القطاع الخاص المشاركة في دعم برامج المجتمع المدني واضافة المسحة الانسانية لعمله وممارسة دورا اجتماعيا وقياديا في المجتمع هو امر ضروري لتحقيق الحوكمة، والمساهمة الفعالة في التنمية المستدامة في العراق.

٢- التمويل الاجنبي: عندما تقوم اي دولة في تقديم المساعدات مهما تعددت اشكالها واختلفت صورها، فهناك اهداف وراء تلك المساعدات ترتبط بمصالحها الاقتصادية والسياسية بما خدم تلك المصالح وبالمثل، فالتمويل الذي تقدمة بعض الدول الاجنبية لمنظمات المجتمع المدني والجمعيات والنقابات سواء عن طريق سفارتها ام هيئاتها المختلفة ام مؤسساتها المدنية لن يكون وراءه اسباب انسانية محضة ،اذ تعمل تلك المنظمات مع الوكالات الدولية المانحة مجموعات ضغط هائلة على حكوماتها تودي عادة الى ممارسة حكومات الضغط الدبلوماسي على حكومات الدول النامية، ومن امثلة ذلك الضغوط السياسية التي تتعرض لها البلدان في حالات انتهاك حقوق الانسان .(فرحات : ٢٠١٥: ١١١) اذ ان التمويل الأجنبي له تأثيرات سلبية وخطيره على العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني او بين الدولة ومواطنيها ،ويودي الى انصراف جهد مؤسسات المجتمع المدني الى الجهات والمنظمات الاجنبية المانحة بدلا من بذل الجهد الى جذب التمويل المحلي وخلق التمويل الذاتي، وتحول الكثير من الجمعيات والنقابات الاهلية الى وسيلة ارتزاق بدليل اهتمامها بالمشروعات التي يتوفر لها تمويل اجنبي.

(الحلبي : ٢٠٠٤ :١١)

كما يؤثر التمويل الاجنبي على امكانية استمرارية المنظمات في اداء اهدافها، اذ ان المنظمات التي تنطلق في بنائها وخطط عملها واستراتيجيتها على اساس كم معين من الموارد التي لا تمتلكها في الحقيقة وانما تأتيها من جهة خارجية ستجعل اي اختلاف يحصل مع تلك الجهة الممولة سببا اما لقطع التمويل، وما يعنيه ذلك من تعثر العمل وتراجعه، او رضوخ المؤسسة لشروط الجهة الممولة واجندتها، اذ ادى التمويل الاجنبي الى شيوع الفساد في بعض مؤسسات المجتمع المدني وعمليات الاثراء غير المشروع ،فضلا عن غياب التطوع، كما يؤثر التمويل الاجنبي على استقلالية المنظمات في اتخاذ القرارات وتحديد اجنداتها واهدافها، لان التمويل هو مدخل السيطرة على القرار وتوجيهات واجندة عمل هذه المنظمات في اغلب الاحيان ،فالذي يضع الاجندة هو الذي يضع القرار ويحدد الاولويات والاهتمامات بهدف التأثير على مجريات الامور داخل المنظمات لذلك فهو لايخضع لقاعدة العمل الخيري.(قنديل : ٢٠٠٥ :٣٦)

٥- عدم وجود تشريعات وقوانين خاصة لمنظمات المجتمع المدني او ضعفها في العراق والتي تنظم عملها وبرامجها وتمويلها واهدافها مما يعيق عملها ويضع مطبات امامها، ولا تستجيب لمتطلبات المعايير والمقاييس الدولية لعمل هذه المنظمات مما يودي الى ضعف فعاليتها وشل حركتها ونشاطها وانتاجها وبالتالي يحرمها من دعم مالي ومعنوي ولوجستي الذي يأتي من الدولة العراقية او من المؤسسات الدولية الكبرى (الامم المتحدة) في مجال اختصاصها لهذه المنظمات او بعض الدول المتحضرة والتي تهدف الى خدمة المجتمع بشكل عام، اذ لا زالت منظمات المجتمع المدني في العراق عدا اقليم كوردستان تعاني من التخبط والعشوائية والضبابية لعدم وجود قوانين وانظمة تكفل وتنظم عملها وتمويلها بشكل واضح وصريح .(الصنا : الموقع الالكتروني)

ثانيا : التحديات الموضوعية (الخارجية)

١- التحديات القانونية والتنظيمية: تتطلب البيئة القانونية لمنظمات المجتمع المدني اطارا قانونيا وتشريعيا يضمن حريتها، وذلك يشمل حق انشاء لجمعيات والتسجيل والتجمع والتعبير ،اضافة الى توفيلا ضمانات لحمايتها اثناء اداء مهامها، وضمان حقها في الوصول الى المعلومات والتمويل ،الا ان واقع البيئة التشريعية والقانونية في معظم الدول العربية مازال يفرض قيودا متعددة سواء من حيث تفاصيل القوانين او ارتباطها بتوجيهات السلطة السياسية ونظام الحكم الساري في البلاد، كما ان هناك غياب واضح للتطبيق الفعلي لبعض القوانين رغم اقرارها الى جانب التضييقات الادارية والاجراءات التعسفية والقوانين المقيدة التي تصدرها بعض الجهات الحكومية بهدف احكام السيطرة على حرية التعبير والتجمع السلمي ،خاصة عند وجود خلفيات سياسية او امنية.

(التقرير الاقليمي : ٢٠١٨ : ٩)

اذ يمكننا القول ان السياق السياسي يفرض تحديات كبيرة امام عمل منظمات المجتمع المدني والجمعيات والنقابات ويحد من قدرتها على المشاركة الفاعلة بالعملية التنموية، اذ يعد الوضع القانوني والسياسي والامني احد اهم العوامل التي تقيد بيئة عمل هذه المنظمات مما ينعكس سلبا على ادائها.

٢- ومن التحديات التي تعيق عمل منظمات المجتمع المدني هو التسجيل لهذه المنظمات ،اذ ان الجهة المسؤولة عن تسجيل هذه المنظمات هي دائر تسجيل منظمات المجتمع المدني غير

الحكومية التابعة للأمانة العامة لمجلس الوزراء، اذ كانت في بدايتها مرتبطة بوزارة التخطيط الامر الذي جعل اجراءات التسجيل اكثر وضوحا وسلاسة، مما يسهل على المنظمات ممارسة انشطتها وفق الاطر القانونية والتنظيمية، اذ تواجه الدائرة المعنية بتسجيل منظمات المجتمع المدني والتي تعمل تحت اشراف الأمانة العامة لمجلس الوزراء من تحديات مستمرة ناتجة عن الضغوط الادارية والتنظيمية ورغم صدور قانون المنظمات غير الحكومية في بداية عام ٢٠١٠م، وما تبعه من تعليمات من دائرة المنظمات، الا ان هذه الدائرة لم تستقر بصورة نهائية من حيث هيكليتها ومقرها ،وقد سعت العديد من هذه المنظمات الى بناء اليات تعاون وعلاقات ثقه في محاولة لتسهيل اجراءات تسجليها، الا ان المشكلات الادارية والبيروقراطية ظلت تعيق سير العمل الامر الذي اسهم في استمرار التحدي امام تسجيل المنظمات او اعادة تراخيصها مما ينعكس سلبا على فاعلية الفضاء المدني في المجتمع ويحد من استقلاليتها .(عزيز : الموقع الالكتروني)

٣- ضعف التشريعات والقوانين: يعد التشريع الاساس الذي تستند اليه المنظمات في عملها، وقد نرى ان الدستور يحتوي على المبادئ العامة، فدور التشريعات هو لتوضيح هذه المبادئ لكي يكمل مسيرة السلطات التنفيذية عن طريق اصدار القرارات الادارية التي تفسر هذه القوانين، ونلاحظ هناك ضعف في التشريعات والقوانين الخاصة في عمل منظمات المجتمع المدني والجمعيات، لكونها لا تستجيب للمعايير الدولية لعمل هذه المنظمات اذ يؤدي الى شلل حركتها وضعف فعاليتها، (ياسين : ٢٠٠٦ :٢٤٠)، وعلى الرغم من ذلك هناك قانون في العراق نظم عمل منظمات المجتمع المدني رقم (١٢) لسنه (٢٠١٠م) وهو قانون نافذ ومعمول به في تنظيم شؤون منظمات المجتمع المدني في العراق ،(حسن : ٢٠٢١ : ١٤٠)، وان تطبيق نصوص هذا القانون يودي الى العمل بحرية على ارض الواقع لكن هذا لا يمنع تدخل الحكومات المحلية في تلك المنظمات وشؤونها لكي يضمن المحافظة على النظام العام والآداب العامة ،وهذا يسبب غياب القرارات التي تضع القانون موضع التطبيق العملي، وخصوصا في حالة الظروف الامنية.(قانون المنظمات غير الحكومية : ٢٠٢٥)

٣- التحديات السياسية: يقصد بها هو تحدي انتقال من حالة مجتمعية تسود فيها سلطة مطلقة الى حالة مغايرة يكون الحكم فيها للشعب، اذ تسهم منظمات المجتمع المدني والجمعيات بدور فعال في

عملية التحول الديموقراطي، من خلال الوظائف والادوار التي تقوم بها ،(سفر : ٢٠٢٠: ٣٢٢) ومن اهم التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني والجمعيات والنقابات في العراق هو عدم تعاطي السلطات المركزية والمحلية معها بشكل كبير وفعال، بما فيها الشفافية في الحصول على المعلومات الضرورية واللازمة ،وحق المنظمات في الاطلاع على بعض بيانات الحكومية ،والقدرة على المساءلة والمحاسبة، وذلك ان اساس نجاح تلك المنظمات في عملها هو ان تقوم على التعاون المشترك مع الحكومة فاذا لم يتوفر العمل المشترك تتحول المنظمات الى العمل المنفرد ولن تستطيع تحقيق النجاح في المشاريع التي تنوي تحقيقها.(عمران : ٢٠٠٧ :١٧٢) كما يعد الفساد احد ابرز لتحديات التي تواجه المجتمع المدني في سعية لتحقيق العدلة الاجتماعية وتكافؤ الفرص بين الافراد، فانتشار الفساد يقوض امكانيات المنظمات المدنية في توسيع فرص الناس وخياراتهم ويحد من قدرتها على ارساء مبادئ الشفافية والمساءلة اذ ان تفشي الفساد يؤدي بصورة مباشرة الى اضعفا الاستقرار الاجتماعي وتعميق مشاعر الظلم والتهميش لدى فئات واسعة من المجتمع (السهر : ٢٠٢٤: ٣).

٤- تحديات تتعلق بعدم الاستقرار الامني: اذ تعد هذه من اخطر التحديات واهمها في مواجهة منظمات المجتمع المدني والجمعيات والنقابات في العراق لان الوضع الامني ارتبط بالتغييرات السياسية التي يشهدها العراق والتي شكلت عائقا لعمل منظمات المجتمع المدني، ولحداثة النظام السياسي وعدم الاستقرار من ناحية، وعدم الاستقرار الامني من ناحية اخرى، يؤدي تدهور الوضع الامني الى تعرض الكثير من المنظمات الى الاعتداءات والتهديدات المتكررة.

(ابراهيم حسين : ٢٠١٢ : ١٨٣)

نتائج البحث

١- تلعب منظمات المجتمع المدني في العراق دورا محوريا في تعزيز الديموقراطية وحماية الحقوق والحريات الاساسية وتقديم خدمات اجتماعية لجميع فئات المجتمع.

٢- ضعف التمويل المستدام لمنظمات المجتمع المدني يمثل قيدا بنيويا على فعالية المجتمع المدني من المساهمة في تعزيز المشاركة المجتمعية مراقبة الاداء الحكومي وحمامية حقوق المواطنين.

٣- ضعف روح الانتماء الوطني والمشاركة الفعالة والثقة بالمؤسسات الرسمية يودي الى تقليص فرص بناء فضاء مدني مستقل.

٤- يعاني الفضاء المدني من قيود بنيوية وامنية تحد من قدرته على ان يكون مجالا امنا للتعبير والتجمع والمشاركة المجتمعية.

٥- ضعف تطبيق التشريعات والقوانين الخاصة بحق التظاهر والتجمع السلمي على ارض الواقع رغم وجود نصوص قانونية تكفل هذه الحقوق.

٦- ضعف التعاون بين المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني يمثل عائقا رئيسيا امام فاعلية الفضاء المدني في المجتمع العراقي.

توصيات البحث

١- تمكين الفضاء المدني من لعب دورة في الرقابة والمساءلة على اداء المؤسسات الحكومية ، بوصفها شريكا في ادارة الشأن العام وليس خصما للسلطة.

٢- تعزيز الشراكة الفاعلة بين مؤسسات الدولة والمجتمع المدني لتحقيق التنمية المستدامة وضمان مشاركة المجتمع المدني في صنع القرار واتخاذ المبادرات المجتمعية.

٣- تعزيز البيئة القانونية والامنية للنشاط المدني عبر توفير الحماية للمؤسسات المدنية والعاملين فيها وضمان استقلاليتها عن السلطة السياسية لتحقيق توازن بين حرية العمل المدني ومتطلبات الامن الوطني.

٤- تفعيل اليات المساءلة والشفافية في عمل منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية لضمان الاستخدام الرشيد للموارد وتعزيز ثقة المواطن بالمؤسسات الحكومية وغير الحكومية.

٥- توسيع قاعدة التمويل المستدام لمؤسسات المجتمع المدني عبر تشجيع الشراكات مع القطاع العام والخاص وتسهيل الوصول الى مصادر التمويل المحلي والدولي بشفافية مع وضع رقابة تحافظ على استقلالية العمل المدني.

٦- ازالة القيود الادارية والبيروقراطية عن العمل الطوعي المدني وتبسيط اجراءات تسجيل المبادرات المدنية بما يفتح المجال امام الشباب للمشاركة الفاعلة في توسيع الفضاء المدني.

المصادر

١. ابن منظور ،(١٩٩٩)، لسان العرب ، دار احياء التراث العربي ،بيروت ، لبنان.

٢. اديب نعمة (٢٠٢٠)، الفضاء المدني في البلدان العربية، مدخل نظري واشكاليات راهنه ، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ANND .

٣. ابراهيم ،حسنين توفيق (٢٠٠٥)،النظم السياسية العربية ،الاتجاهات الحديثة في دراستها ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت.

٤. ابو عصب، نور، نوف ناصر الدين (٢٠٢٤)،التفاوض مع الفضاء المدني المتغير والمتقلص، مركز التنمية والتعاون عبر الاوطان ،الاردن.

٥. جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٤١٤٧ ، ٢٠١٠، ص١١ ،قانون المنظمات غير الحكومة ، رقم التشريع ١٢ ، تاريخ التشريع ٢٠١٠ م.

٦. حارث حسن،(٢٠٢٠) الاحتجاجات التشرينية وبنية السلطة في العراق: مقاربة سياسية ، في كتاب الاحتجاجات التشرينية في العراق واحتضار القديم واستعصاء الجديد، مؤسسة المدى للأعلام والثقافة والفنون ، بغداد .

٧. حسنين توفيق إبراهيم (١٩٩٢)، بناء المجتمع المدني (المؤشرات الكمية والكيفية) ورقة قدمت الى ندوة المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

٨. حسن، نور مشتاق (٢٠٢٤) ،منظمات المجتمع المدني في العراق بعد عام ٢٠٠٣الواقع والتحديات، مجلة كلية دجلة الجامعة ،المجلد ٧ ،العدد ٢ ،العراق.

٩. حميد، هند محمود (٢٠٢٢)، وسائل تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في العراق ،مجلة العلوم السياسية ، العدد ٦٣ ،جامعة بغداد.

١٠.حميد، رادي (٢٠١٠)، المجتمع المدني في العالم العربي ومعضلة التمويل، مجلة افاق المستقبل ،العدد٧ ،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات العربية المتحدة.

١١.حسين، سارة ابراهيم (٢٠١٢)،مؤسسات المجتمع المدني والسياسة العامة "العراق انموذجا " ،رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، العراق.

١٢. حجازي، احمد علي (٢٠١٣)، منظمات المجتمع المدني والتنمية ، دار مصر العربية للنشر والتوزيع ، مصر .

١٣. حلبي ،زينة (٢٠٠٤)،المجتمع المدني العربي، تقييم التأويلات وتعيين التحديات، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ،القاهرة .

١٤. دائرة المنظمات غير الحكومية ، قسم التخطيط ، بغداد ، العراق ، ٢٠٢٥م.

١٥. الدين ، بلال امين زين (٢٠١٤)، منظمات المجتمع المدني في الدول العربية والغربية ، دار الفكر الجامعي ، ط١ ، مصر.

١٦. سعد الدين إبراهيم (٢٠٠٠)، المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في مصر ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة.

١٧. السعدي ، وسام نعمت ابراهيم(٢٠٠٧) ،مستقبل المجتمع المدني في العراق، دراسة قانونية في اطار حركة المجتمع المدني العراقي ،مركز الدراسات الاقليمية في جامعة الموصل، العراق.

١٨. السيد ياسين (٢٠٠٦) ، اعادة اختراع السياسة من الحداثة الى العولمة، مكتبة الاسرة ، بدون طبعة ، القاهرة .

١٩. سفر ، سامر حميد (٢٠٢٠) ،منظمات المجتمع المدني دراسة قانونية مقارنة ، ط١ ،مكتبة زين الحقوقية والادبية ،بيروت ، لبنان.

٢٠. السهر محمد (٢٠٢٤)، تحديات الامن الانساني وانعكاساتها على الطفولة في العراق ، قراءة في متغيري الديموغرافيا والتعليم ، ورقة بحثية مقدمة الى مؤتمر كلية التربية للبنات، جامعة بغداد.

٢١. الصنا ، انطوان دنخا ،اهم مشاكل ومعوقات عمل منظمات المجتمع المدني في العراق ،على الموقع الالكتروني:
http://www.ankawa.com/forum/index.php/topic,419161.0.html

٢٢. عدنان ياسين مصطفى(٢٠١٨) ،المجتمع المدني المعاصر في العراق (إشكاليات بنيوية وخيارات تمكينيه ، مركز نداء الحرية للتطوير والتنمية البشرية ، العدد (٧) ، العراق.

٢٣. عزمي بشارة (١٩٩٨)، المجتمع المدني : دراسة نقدية إشارة الى المجتمع المدني العربي ،ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت.

٢٤. علي صفيح ساخن ،دراسة للمنظور التربوية لإشكالية الاصالة والمعاصرة ،ط١ ،دار الكتاب للنشر ، القاهرة ، مصر ، ٢٠٠١ .

٢٥. العبادي ، هاني احمد يونس ، التحديات الاجتماعية التي تواجه الصناعة والتصنيع في العراق ، دار غيداء للنشر والتوزيع ، العراق ، ٢٠١٨ ، ص ٢٣

٢٦. عدنان ياسين مصطفى(٢٠١١)، المرجعيات الثقافية والمواطنة والهوية: جدلية التداخل والتكامل ، المجتمع العراقي وديناميات التغيير ، بيت الحكمة ،بغداد .

٢٧. عبدالله ، بدرية صالح ،(٢٠٢٤) محددات السلم المجتمعي في العراق بعد العام ٢٠٠٣ ، مجلة العلوم السياسية ، العدد (٦٨) ،جامعة بغداد.

٢٨. عماد الشيخ داود (٢٠١٨)، الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة ،معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الداخلية ، الجامعة الامريكية في بيروت ، لبنان.

٢٩. العامل ، حسين كريم (٢٠٢١) احداث انتفاضة تشرين العراقية ، دار المدى ، ط١ ، بغداد ، العراق.

٣٠. عبد الحسين شعبان (٢٠٢٠)،المجتمع المدني العربي هل هو قوة ثالثة ،دراسات دولة ،العدد ٤٦ ، العراق ، بغداد.

٣١. علاية، صفاء شربا وموسى(٢٠٢٠)، التحديات التي تواجه المجتمع المدني خلال الحرب في سوريا، ورقة تحليلية صادرة عن مركز الحكومة وبناء السلام ، سوريا.

٣٢. عمران،عمر جمعة (٢٠٠٧)،المجتمع المدني والعملية السياسية في العراق ، مجلة العلوم السياسية ،العدد ٣٤ ،العراق.

٣٣. عزيز لؤي ،نعمل على اساس بناء الانسان وزيادة لوعي الاجتماعي بما يخدم اقامة دولة مدنية في العراق ،على الموقع التالي http://www.ankawa.com

٣٤. عز الدين ،ناهد (٢٠٠٥)،اصل المجتمع المدني ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ،مؤسسة الاهرام ،القاهرة.

٣٥. عبد ، عبير محمد (٢٠٢٤) ، نحو صياغة عقد اجتماعي جديد : النظام السياسي في العراق : جدلية الاستمرار والديمومة / مجلة الدراسات الدولية ، العدد ٩٨ ،كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد.

٣٦. غلوم ، ابراهيم عبدالله (٢٠٠٣)، الثقافة في مجتمعات الخليج العربي : تحديات الشراكة والثقافة المصغرة ، مجلة عالم الفكر ، مجلد (٢٧) ، العدد (٣) ، الكويت.

٣٧. (٣٨)الفضاء المدني في العالم العربي التقرير الاقليمي (٢٠١٨)، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية.

٣٨. فرحات ،محمد نور (٢٠١٥)،الدولة والمجتمع المدني اشكالية العجز والهيمنة، مجلة شؤون عربية ، العدد ١١٧ ، مصر.

٣٩. قانون المنظمات غير الحكومية ، رقم(١٢) لسنه ٢٠١٠.

٤٠. قنديل ،اماني(٢٠٠٥) ، تفعيل دور الجمعيات الاهلية في اطار السياسات العامة ، مركز دراسات واستشارات الادارة العامة ، القاهرة.

٤١. المعجم الوسيط ، (٢٠١١) ط٥ ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ، مصر ، ص ١٥٩١

(٤٣) مولود مسلم، (٢٠٠٤)"المجتمع المدني دراسة نظرية ، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ،العدد ٩ ، جانفي.

٤٢. المعجم الوسيط ، معجم اللغة العربية ،ج١ ، دار الدعوة ، القاهرة ، مصر ،غير محدد سنه الطبع.

٤٣. مصطفى إبراهيم سلمان(٢٠١٨) ،الرؤية الامريكية لمنظمات المجتمع المدني في العراق ،مجلة العلوم السياسية ، العدد ٥٥ ،العراق.

٤٤. مانويل كلاستلز (٢٠٢١)، الحراك الشبكي ، مجلة عمران ، العدد ٢٩ ،بيروت.

٤٥.مي مكي ،(٢٠٢١) الفضاء المدني في المنطقة العربية، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، بيروت ، لبنان.

٤٦.مصطفى، يسرى(٢٠١٩)، البيئة التمكينيه للمجتمع المدني في المنطقة العربية ، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية.

٤٧.مشتاق، نور حسن (٢٠٢١)، منظمات المجتمع المدني والمشاركة الانتخابية في العراق بعد عام ٢٠٠٥ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النهرين كلية العلوم السياسية، العراق.